

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩٦٩

الأربعاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون (توغو)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	باكستان السيد مسعود خان
	جمهورية كوريا السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا السيد ندو هوغوريهي
	الصين السيد وانغ مين
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الشرق الأوسط يمر بفترة اضطرابات خطيرة ذات عواقب إنسانية وخيمة ونتيجة غير مؤكدة. فقد رأينا التوترات الإقليمية تتصاعد بشكل خطير فيما استمر سفك الدماء الوحشي في سوريا وفي حين تجاوزت المعارك الحدود أيضا، ليجد حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة في الجولان أنفسهم عرضة للخطر على نحو متزايد. وإنهاء الصراع في سوريا مسألة ملحة جدا ويجب أن تكون على رأس أولويات المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن افتراض أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أقل أهمية سيكون أمرا خاطئا وخطيرا. فهذا ليس أوان التراخي في التزاماتنا بتعزيز فرص استئناف محادثات ذات مغزى في سبيل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات متضافرة لدعم مبادرة جوهريّة، خشية أن نضيع الفرص الضئيلة التي ظهرت في الشهور الأخيرة.

وبينما لا تزال الجهود الدبلوماسية لكسر الجمود السياسي وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات هادئة، فهي لا تقل

جدية في تصميمها. ومما يثلج صدورنا تجدد جهود الولايات المتحدة والانخراط الشخصي المتواصل لوزير خارجية الولايات المتحدة. فوزير الخارجية كيري يقوم حاليا برابع زيارة له للمنطقة، مما يؤكد التزامه. ونلاحظ أيضا اهتماما متجددا من قبل أصحاب المصلحة في المنطقة، وخاصة الزيارة الهامة التي قام بها وفد من الوزراء والقادة العرب، بمن فيهم رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، لواشنطن العاصمة في ٢٩ نيسان/أبريل. فقد أعادت زيارتهم التأكيد على أهمية مبادرة السلام العربية، التي طُرحت لأول مرة في عام ٢٠٠٢، وأحييت أيضا، كما نأمل، إمكانية أن يصبح وعدها بتحقيق الاستقرار الإقليمي جزءا هاما من عملية تطوير جهود السلام. وفي هذا الصدد، نشير إلى التصريحات الإيجابية للرئيس بيريز ووزيرة العدل الإسرائيلية وكبيرة المفاوضين تسيبي ليفني بشأن الزيارة. ونشجع الحكومة الإسرائيلية على الاستفادة من هذه الفرصة لتنشيط مبادرة السلام العربية.

والأمين العام لا يزال على اتصال وثيق أيضا مع الطرفين بشأن هذه القضايا. وقد شجع بقوة، في محادثاته مؤخرا مع الزعيمين، الجهود الجارية من أجل استئناف محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وأعرب عن أمله في أن تؤدي قريبا إلى مبادرة سلام جوهريّة ذات أفق سياسي محدد. كما أكد على أهمية أن تقيى الأطراف الظروف المواتية لاستئناف مفاوضات ذات مغزى وأن تتجنب الإجراءات التي من شأنها أن تقوض هذه الآفاق.

والمخاطر التي تواجه الجانبين واضحة. وكما قلنا من قبل، فمن المهم للغاية أن يعكس الجانبان الاتجاهات السلبية في الميدان وأن يستعيدا الثقة في أحدهما الآخر وفي إمكانية إيجاد حل. ونحيط علما بأن الطرفين يظهران قدرا من ضبط النفس ويحرصان على عدم زعزعة الوضع الهش على أرض الواقع من

أيضا إلى عقد اجتماع طارئ للجامعة الدول العربية في القاهرة في ١٢ أيار/مايو.

وعلى الرغم من زيادة التوترات، جرى نسبيا احتواء الأحداث الميدانية، وتصرفت السلطات بضبط نفس. وأسفرت الاشتباكات عن إصابة ١٥ فلسطينيا بجروح طفيفة واعتقال ٢٣، فضلا عن إصابة إسرائيلي واحد واعتقال ١٣. وقبل تلك الأحداث، إعتقلت الشرطة الإسرائيلية في ٤ أيار/مايو، خلال عيد الفصح الارثوذكسي، رجل دين قبطي مصري يبلغ من العمر ٨٥ عاما ودبلوماسيين مصريين في البلدة القديمة، بينما كانوا في طريقهم إلى كنيسة القيامة. وعقب الحادث، أفيد عن اعتذار إسرائيل لمصر عن طريق القنوات الدبلوماسية عن الاستخدام المفرط للقوة.

كرر الأمين العام التأكيد على أهمية احترام الحرية الدينية للجميع، وللمصلين من جميع الأديان فيما يخص الوصول إلى أماكنهم المقدسة، مشيرا إلى ضرورة امتناع الزعماء الدينيين وباقي الزعماء أيضا عن الإدلاء بتصريحات تحريضية. كما نشير أيضا إلى البيان الذي أدلى به الرئيس بيرس في ٨ أيار/مايو بأن إسرائيل ستعمل وفقا لاتفاقها مع المملكة الأردنية الهاشمية، على ضمان حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة القديمة وسلامة المصلين. وتؤكد تلك الأحداث مرة أخرى أهمية معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالقدس، التي لم تحل بعد. ولا يزال الأمين العام يرى بأن القدس، هي مسائل من مسائل الوضع النهائي، التي من المفترض أن تبرز من خلال المفاوضات بوصفها عاصمة لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع وضع ترتيبات للأماكن المقدسة تكون مقبولة للجميع.

في ١٥ أيار/مايو، أحى الفلسطينيون ما يسمونه "يوم النكبة"، لإحياء ذكرى أحداث ١٩٤٨ التي أدت إلى تشريدهم، من خلال تنظيم مسيرات ومهرجانات كبيرة في المراكز الحضرية في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. في

أجل دعم الجهود الدبلوماسية الجارية. فعلى الجانب الإسرائيلي، لاحظنا أنه لم تصدر أي موافقات أو مناقصات جديدة للبناء في المستوطنات في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية منذ آذار/مارس. ومع ذلك، فإن هناك استثناء يدعو إلى القلق، يتمثل في قرابة ٣٠٠ وحدة سكنية سبقت الموافقة على تشييدها في بيت ايل، وهي مستوطنة في أعماق الضفة الغربية، وذلك استنادا إلى قرار صدر في العام الماضي. والمستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها في إطار خريطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المراكز الاستيطانية التي أقيمت بعد عام ٢٠٠١. إننا قلقون أيضا، جراء تقارير تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية تعتزم منح الصفة القانونية لأربع بؤر استيطانية في الضفة الغربية.

وقد أبدى الفلسطينيون رزانة في المحافل الدبلوماسية، وحافظت قوات الأمن الفلسطينية على أدائها القوي فيما يخص الحفاظ على القانون والنظام، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعامل مع التوترات الميدانية. وأظهرت العديد من أوقات الاحتكاك أهمية مواصلة كلا الجانبين العمل بمسؤولية لترع فتيل التوتر وتجنب التصعيد.

كانت التوترات الأخيرة بشأن مسألة القدس الحساسة، ولا سيما فيما يخص القيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة، مثيرة للقلق. حيث وقعت اشتباكات يوم ٧ و ٨ أيار/مايو في البلدة القديمة في القدس الشرقية وحولها، في سياق ما يسميه الإسرائيليون "يوم القدس". وفرضت قيود على وصول الفلسطينيين بسبب زيارات قام بها نشطاء اليمين الإسرائيلي إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل. وصاحب ذلك، الاحتجاز المؤقت للمفتي العام للقدس من أجل استجوابه على خلفية ما أفيد عن قيامه بتحريض. وبينما كانت مدة اعتقاله قصيرة، زاد الحادث من الاحتكاك القائم واثار انتقادات واسعة من جانب القادة الفلسطينيين والعرب والمسلمين. وأدى ذلك

والقدس الشرقية. وفي المجموع، تم هدم ٥٧ بناء، مما أدى إلى تشريد ٧٥ فلسطينياً، من بينهم ٤١ طفلاً. ويشكل الهدم المستمر للمنازل، والأبنية المرتبطة بسبل العيش والبنية التحتية الأساسية، مصدر قلق إنساني بالغ ويجب أن يتوقف.

تواصل الأمم المتحدة بقلق مراقبة حالة السجناء الفلسطينيين. وعلى الرغم من الإفراج عن مضرين عن الطعام، بدأ أربعة فلسطينيين آخرين إضرابهم من جديد عن الطعام. كما أفيد عن خوض خمسة سجناء أردنيين في السجون الإسرائيلية أيضاً إضراباً عن الطعام. وفي ١٤ أيار/مايو، جددت إسرائيل الاعتقال الإداري لأربعة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني لمدة ستة أشهر أخرى. إننا نكرر موقفنا المتعلق بضرورة استخدام الاعتقال الإداري بشكل استثنائي فقط. ويجب توجيه الاتهام إلى المعتقلين وإخضاعهم للمحاكمة مع توفير ضمانات قضائية لهم، أو الإفراج عنهم بدون تأخير. وجرى آخر زيارة قامت بها أسر سجناء غزة في ٢٠ أيار/مايو وشملت ما يناهز ٨٠ من الأقرباء، من ضمنهم أطفال.

قبل يوم أمس بستة أشهر، اتفق الطرفان على تفاهم بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، الأمر الذي يمثل اليوم فرصة جيدة للتقييم والتطلع إلى الأمام. وقد أحدث التفاهم تحسناً ملحوظاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تنفيذه. ولم تطلق أي صواريخ من غزة على إسرائيل، وجرى بعض التخفيف لما تبقى من عمليات الإغلاق، ولا سيما تمديد حدود الصيد من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية. ومع ذلك، أعقب الثلاثة أشهر التي شهدت اتجاهات تبعث على الأمل انعكاساً في الوتيرة، حيث هددت التطورات اللاحقة التحسينات التي أدخلت. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، أطلق ٣٣ صاروخاً وخمس قذائف مورتير على إسرائيل من غزة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأصيب أحد عشر مدنياً فلسطينياً في المنطقة العازلة خلال الفترة نفسها.

القدس الشرقية، دخل العشرات من متطرفي اليمين الإسرائيلي الحرم الشريف/جبل الهيكل واشتبكوا مع الفلسطينيين، مما أدى إلى وقوع بعض الإصابات وحالات اعتقال. وعموماً جرى احتواء الأحداث نسبياً، مع وقوع اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية مما أدى إلى إصابة نحو ٥٠ فلسطينياً وستة ضباط أمن إسرائيلي بجروح طفيفة.

توسعت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حالة مأساوية، طعن مستوطن حتى الموت على يد فلسطيني في ٣٠ نيسان/أبريل في مفترق تفوح في شمال الضفة الغربية. وكان أول إسرائيلي يقتل على يد الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتسبب القتل في العديد من حوادث العنف التي ارتكبتها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، في محافظة نابلس بشكل أساسي. وعموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرح المستوطنون ما مجموعه ٤٦ فلسطينياً، بينهم ١٢ طفلاً وامرأة واحدة، في حين أصيب ١١ مستوطناً بجروح على يد الفلسطينيين. وأسفرت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين أيضاً عن وقوع أضرار مادية واسعة النطاق، طالت المركبات والبساتين الفلسطينية، مع قطع ١٤٠٠ شجرة.

نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ما مجموعه ٣٦٨ عملية بحث واعتقال في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في المنطقة ألف، مما أسفر عن إصابة ٤٣٩ فلسطينياً بجروح وإلقاء القبض على ٤٥٤ فلسطينياً. كما أصيب أيضاً ثمانية عشر عضواً من قوات الأمن الإسرائيلية. ونجحت الغالبية العظمى من الضحايا عن الاشتباكات خلال المظاهرات الفلسطينية، بما في ذلك المظاهرات ضد الجدار، الذي ينحرف عن الخط الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273).

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تواصل عمليات الهدم لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم في المنطقة جيم،

تنفيذ الأمم المتحدة لبرامج في غزة لا يزال على قدم وساق، ويحدث الفرق.

إن المرحلة الأولى من مشاريع الإعمار التي تنفذها الأمم المتحدة، قد بلغت قيمتها نحو ٤٥٠ مليون دولار، التي تمثل قيمة المشاريع التي وافقت عليها حكومة إسرائيل. وتواصل الأمم المتحدة العمل بالتنسيق مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي على توسيع نطاق جهود إعادة الإعمار، في الوقت الذي تواصل أيضا تنفيذ تغييرات في السياسة ستكون مطلوبة إذا ما أريد تأسيس اقتصاد مستدام في غزة. ونواصل دعوة إسرائيل إلى السماح بالدخول غير المقيد لمواد البناء إلى غزة، وخاصة الخرسانة والحديد والإسمنت. كما ينبغي رفع القيود المفروضة على التجارة، بما في ذلك التحويلات من وإلى الضفة الغربية والواردات والصادرات من وإلى إسرائيل وبلدان أخرى.

وفي تطور منفصل، فإننا نرحب بالإفراج اليوم عن سبعة جنود مصريين أسروا في سيناء، فضلا عن إعادة فتح معبر رفح لاحقا.

وفي ١٤ أيار/مايو، اجتمع وفدا حركتي فتح وحماس في القاهرة لإحراز تقدم فيما يخص تنفيذ اتفاقات المصالحة القائمة. وأبلغ أن الفصائل قد كررت الالتزام بإجراء مشاورات بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الرئيس عباس، على النحو الوارد في الاتفاقات السابقة. وينبغي أن تبدأ تلك المشاورات في غضون شهر لتؤدي إلى تشكيل حكومة في الأشهر الثلاثة المقبلة، يعقبها إجراء الانتخابات - بما في ذلك انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني - خلال ٩٠ يوما أخرى. وفي ١٦ أيار/مايو زار الرئيس عباس القاهرة حيث التقى بالرئيس مرسي بهدف مناقشة مسألة المصالحة الفلسطينية، علاوة على عملية السلام في الشرق الأوسط.

لا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في سوريا. فالأزمة الإنسانية تزداد سوءا، إذ أصبح مواطن من

في ٣٠ نيسان/أبريل، وللمرة الأولى منذ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قتلت غارة جوية إسرائيلية فلسطينيا، كان مقاتلا يُزعم بتورطه في إطلاق صواريخ. وابتداء من ٢١ آذار/مارس، تم تقليص حدود الصيد مرة أخرى إلى ثلاثة أميال بحرية، مما أدى إلى إطلاق النار في المنطقة المجاورة واعتقال الصيادين الفلسطينيين الذين حاولوا تجاوز الحد المسموح به. ومنذ ٢٧ شباط/فبراير، جرى إغلاق معبر كرم أبو سالم، الذي هو المعبر الوحيد الذي تعبر منه البضائع من إسرائيل إلى قطاع غزة، بشكل دوري لمدة ١٣ يوما ردا على إطلاق الصواريخ، مما أدى إلى نقص في بعض المواد الغذائية الأساسية وغاز الطهي وخسائر في عائدات التصدير.

في رأينا، يشكل تفاهم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أفضل فرصة للشروع في تغيير الديناميات السلبية في غزة. ويجب على الجميع بذل أقصى الجهود للحفاظ على وقف إطلاق النار وأأسسه، المتمثلة في التمسك بالهدوء التام ورفع ما تبقى من إغلاق على غزة. إننا نواصل دعم الجهود المصرية في ذلك الصدد. وعقب التطورات المقلقة التي أشرت إليها، عاد هدوء مشوب بالخطر. إن إعلان السلطات الإسرائيلية يوم أمس بأنه تم توسيع حدود منطقة الصيد وإعيدت إلى ستة أميال بحرية، خطوة مشجعة.

من ضمن العديد من التحديات التي تواجه شعب غزة في الأجل الطويل، كما حددتها الأمم المتحدة في تقريرنا الذي صدر عام ٢٠١٢، بعنوان غزة في عام ٢٠٢٠: هل تصلح للعيش؟، يمثل الافتقار إلى مياه الشرب المأمونة وتراجع طبقة المياه الجوفية ربما التحديين الأكثر إلحاحا. وسوف يكون من الضروري تحلية المياه لتحسين الحالة. قامت الأمم المتحدة، بتمويل من اليابان، بإنشاء محطة لتحلية المياه بسعة ٥٠ متر مكعب في الساعة، التي تعد محطة التحلية الثالثة عشرة التي أنشأتها الأمم المتحدة في غزة. ويوضح هذا المثال كيف أن

العام بمبادرة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتعلق بدفع الأطراف السورية إلى طاولة المفاوضات، وهو ملتزم تماما بتقديم المساعدة الكاملة إلى السوريين من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة. وستكون الأسابيع المقبلة ذات أهمية حاسمة، ونحث الجميع على التعاون.

أخيرا، ما يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ أيضا إزاء الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية. وتواصل البعثة التي أنشأها للتحقيق في تلك الادعاءات القيام بما في وسعها في ما يتعلق بجمع المعلومات المتاحة وتحليلها. ونظرا لتزايد التقارير الواردة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، فإننا نحث الحكومة السورية مرة أخرى على السماح بمواصلة التحقيقات دون مزيد من التأخير.

يواجه لبنان في غضون ذلك ضغوطا متزايدة. فالحرب الجارية في سوريا - بما في ذلك أزمة اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل - تسبب ضغوطا متزايدة على اقتصاد لبنان وأمنه ودينامياته السياسية. فحالات الطوارئ الإنسانية، وما لها من آثار في الأجل الطويل، علاوة على استمرار المأزق السياسي، تقتضي اهتماما وثيقا من قبل المجتمع الدولي فضلا عن تقديم الدعم. وقد شهد الشهر الماضي تكرار حوادث القصف من سوريا إلى الأراضي اللبنانية التي تسببت في خسائر في الأرواح. وفي ١٩ أيار/مايو أطلق ما يصل إلى ثمانية صواريخ من سوريا على بلدة الهرمل، الأمر الذي دعا الرئيس سليمان إلى دعوة الأطراف في سوريا مرة أخرى إلى احترام سيادة لبنان وتجنب الأعمال العسكرية ضد المناطق الحدودية اللبنانية. ومع ذلك، فقد أبلغ عن توغل جديد للقوات السورية في الأراضي اللبنانية في منطقة رأس بعلبك. وكان هناك أيضا تركيز متزايد على تورط مقاتلين لبنانيين في سوريا - وخاصة من قبل حزب الله - في المعركة التي دارت بين قوات الحكومة والمعارضة السورية في بلدة القصير.

كل ثلاثة مواطنين بحاجة إلى المساعدة العاجلة الآن، في حين اقتلع شخص من كل أربعة أشخاص من ديارهم. وفي الوقت ذاته، لم تعد البلدان المجاورة لسوريا قادرة على استضافة المزيد من اللاجئين - على رغم سخائها المستمر - إذ تجاوز عدد اللاجئين المسجلين الآن على ١,٥ مليون فرد. وفي حين نقر بأثر تدفق اللاجئين على البلدان المضيفة، فإننا نشدد على أهمية إبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين الهاربين من العنف بما يتسق مع الالتزامات الإنسانية الدولية. وتواجه المجتمعات المحلية في سوريا - بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين هم من بين السكان الأكثر ضعفا - ضغوطا هائلة.

على الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل الإبقاء على المدارس والعيادات الصحية مفتوحة - في مواجهة أخطار شخصية كبيرة في غالب الأحيان - فإن نصف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا والمسجلين لدى الوكالة أصبحوا مشردين داخليا الآن. فقد فر بعضهم إلى البلدان المجاورة، وفر ما يقدر بـ ٥٤ ٠٠٠ لاجئ إلى لبنان على وجه التحديد. وقد تمكنت عملية الأونروا الطارئة من تقديم المساعدة إلى العديد منهم، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وتقع المسؤولية عن كفالة حماية السكان المدنيين على عاتق الأطراف المتحاربة.

مع ذلك، لا تزال أولويات الأمم المتحدة واضحة في خضم هذه المأساة وانتشار الفوضى. وسنواصل كفالة تلقي ملايين السوريين المحتاجين المساعدة اللازمة المنقذة للأرواح. والأمين العام ممتن للجهات المانحة على سخائها، ونحثها على بذل مزيد من الجهد. العاملون في المجال الإنساني بحاجة أيضا إلى إمكانية الوصول. ويجب علينا أن نفكر في سبل أفضل وأكثر عملية لإيصال المساعدات. ومع ذلك فإن الإغاثة الإنسانية ليست هي الحل المناسب في الأجل الطويل. وعليه، فقد رحب الأمين

جديدة من سوريا. كما عرض حزب الله أيضا توفير الدعم لفتح جبهة جديدة في الجولان السوري الذي لا تزال تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولا يزال الأمين العام يواصل العمل بنشاط مع القادة الدوليين والإقليميين فيما يتعلق بدعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع التصعيد واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجميع البلدان في المنطقة، فضلا عن التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، فإن الأحداث الواردة في الإحاطة الإعلامية خلال الشهر الحالي، تدل مرة أخرى على تفاقم الخطر على الاستقرار الإقليمي. ومن الضروري أن يعمل الجميع بصورة جماعية من أجل تجنب تلك المخاطر والحفاظ على الاستقرار والمساعدة على إرساء الأسس اللازمة لضمان مستقبل أفضل في الشرق الأوسط، تتطلع إليه العديد من شعوب المنطقة. وما دام من المرجح أن تصل الجهود المبذولة من أجل بلورة مبادرة مجدية ترمي إلى التوصل إلى حل الدولتين إلى نقطة حرجية في الأسابيع القليلة المقبلة، فإننا نأمل هذه المرة أن يبدي الزعماء في كلا الجانبين الالتزام المطلوب علاوة على التسليم بأن هذه فرصة مواتية لا يتسنى لهم إهدارها. وينطبق ذلك أيضا على أصحاب المصلحة الإقليميين الذين يمكنهم الاضطلاع بدور هام في تحقيق السلام عبر تنشيط مبادرة السلام العربية. وأود أنؤكد أن الأمم المتحدة على استعداد للإسهام في استئناف مفاوضات مجدية في الفترة المقبلة، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية، علاوة على المشاركة مع جميع الأطراف على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

سبق أن دعا الرئيس سليمان جميع اللبنانيين إلى التقيد بسياسة النأي بالنفس وإعلان بعدا. ويؤيد الأمين العام بقوة قيادة الرئيس سليمان، ويكرر دعوته إلى جميع اللبنانيين إلى التصرف بمسؤولية والامتناع عن المشاركة في الصراع في سوريا. وقد حدثت أعمال عنف في أعقاب معركة القصير - في ١٩ أيار/مايو - في أحياء الطائفتين السنية والعلوية في طرابلس، ثم انتشرت في مناطق أخرى من المدينة. وأبلغ عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل، بمن فيهم اثنان من قوات الأمن اللبناني، في حين جرح أكثر من ٧٠ شخصا. وقد نشر الجيش اللبناني بهدف احتواء القتال.

نظرا لحجم التحديات التي تواجه لبنان، فإن من الأهمية بمكان الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة دون تأخير. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة المشاركة بشكل إيجابي مع رئيس الوزراء المكلف سلام من أجل التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر. وهو أمر أساسي أيضا كي نكفل إجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت المناسب. وقد استؤنف النظر في البرلمان في ١٥ أيار/مايو في الترتيبات المتعلقة بإجراء الانتخابات المتوقعة في الشهر المقبل. وفي الوقت نفسه فقد انتهى التعليق المؤقت للقانون الانتخابي الحالي في ١٩ أيار/مايو. وقد آن الأوان لتكثيف الجهود الرامية إلى الاتفاق على طريق للمضي قدما وتفادي حدوث فراغ مؤسسي.

لا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وعلى امتداد الخط الأزرق هادئة. بيد أن التوترات قد ازدادت بصورة ملحوظة جراء الضربات الجوية في أنحاء مختلفة من دمشق في ٣ و ٥ أيار/مايو، علاوة على الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني في تلك الفترة. وفي ٥ أيار/مايو، تقدّم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن بشأن زيادة عمليات توغل القوات الجوية الإسرائيلية في أراضيه.

في ٩ أيار/مايو أعلن حزب الله - الذي أنكر المسؤولية عن طائرة بلا طيار أسقطتها القوات الجوية الإسرائيلية في ٢٥ نيسان/أبريل في المياه الإسرائيلية - استعداده للحصول على أسلحة